S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/267
1 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من صاحب السعادة ليوبومير فرتشكوسكي، وزير خارجية جمهورية مقدونيا، بشأن بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا.

وسأغدو ممتنا لو أمكن إصدار نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناسته كالوفسكي
السفير

020497 020497 97-08720

المرفق

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عما أكنه لكم من احترام عميق، وفيما يتعلق بتقريركم الوشيك إلى مجلس الأمن بشأن ولاية بعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا، أود أن أقترح تمديدها بتشكيلها الكامل البالغ ١ ٠٥٠ جندي. وبالرغم من أن قرار مجلس الأمن ١٠٨٢ (١٩٩٦) ارتأى خفضا في عدد الجنود وهو ما يمكن أن يفهم كانعكاس لانخفاض حدة التوترات في هذه المنطقة قبل اتخاذ القرار المذكور، فالظروف التي جدت في المنطقة، والتي سبق أن أبلغتكم بها في رسالتي المؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٧ (S/1997/205، المرفق) قد فاقمت الحالة. ومن رأينا أن الحالة الراهنة يُضاف إليها أعباء المشاكل التي لم تُحل فيما سبق قد أدت إلى ضرورة تمديد الولاية القائمة لبعثة قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي بتشكيلها غير المخفض لمدة ستة أشهر أخرى.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الأحداث الجارية في جمهورية ألبانيا التي سببها إفلاس مشروع الاستثمار الهرمي قد أسفرت عن تفكك عنصري الأمن الرئيسيين للدولة: الجيش والشرطة، وكانت إعاقة الأنشطة الاقتصادية الأساسية، التي ترتب عليها بصفة خاصة مشاكل بالنسبة لإمدادات الأغذية، هي ما دفع المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بأنشطة للتغلب على الحالة. وقد اشتركت جمهورية مقدونيا أيضا في توفير اللوازم الغذائية الإنسانية. وبالرغم من هذه المعونة، تحدث بشكل متزايد حالات تقوم فيها عصابات مسلحة بانتهاك حرمة إقليم جمهورية مقدونيا. وهكذا يجري تكرار مشاكل عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ التي تميزت إلى جانب العدد الكبير من حوادث الحدود، بحدوث انتهاكات ووقوع سرقات للممتلكات المقدونية باستخدام السلاح. وفي ظل هذه الظروف، سيكون وجود كيان أجنبي موضوعي من قبيل قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي ذا أهمية كبيرة حيث سيُشكل عنصرا يوثق به يمكنه التحقق من المشاكل التي قد يتمخض عنها الأمر أو توضيحها.

وهذه الأحداث الراهنة تساهم في الحالة الأمنية التي ما زالت ضعيفة في المنطقة والتي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تشابكها وانتشارها. وفي هذا السياق، أود أن أعرض بإيجاز العوامل الأخرى التي أدت بصفة خاصة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى تعقّد الحالة السياسية والأمنية العامة في المنطقة وكان لها آثار مباشرة على جمهورية مقدونيا:

- بالرغم من أن اتفاق دايتون للسلام هو حاليا في مرحلته المتقدمة، ما زالت الحالة في البوسنة والهرسك هشة ومعقّدة وتتطلب وجود هياكل عسكرية ومدنية في الوقت الذي ما زال فيه الأثر السلبي لمشكلة اللاجئين وتغير التركيب الإثني يُعيقان خطوط الاتصال

والتعاون الأساسية في المنطقة مع إمكانية انتشار الأزمة إلى الجزء الجنوبي من المنطقة.

- الاضطراب السياسي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي نشأ عن الخلافات بشأن الاعتراف بانتصار المعارضة في الانتخابات المحلية يزيد الحالة الأمنية في المنطقة تعقيدا وفي هذا الإطار أود أن أوجه عنايتكم بصفة خاصة إلى تعقد الحالة في كوسوفو. إن الطابع طويل الأجل للأزمة في كوسوفو المجاورة لنا مباشرة، وظهور أعمال إرهابية منتظمة ضحاياها من الألبانيين والصرب على حد سواء، ولا سيما في ضوء الأحداث الأخيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لها أهمية خاصة إذ أنها تُشكل تهديدا كامنا للسلام والاستقرار في جمهورية مقدونيا ومصدرا محتملا لتصعيد التوترات بين الطوائف الإثنية في هذا الجزء من المنطقة. ونحن نشارك في التأييد المتزايد الواسع النطاق للمقترحات المطروحة ولا سيما مقترحات السيدة رين، وضرورة وجود الأمم المتحدة في كوسوفو. ووجود قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في تلك الظروف، وخاصة قبل تنفيذ المقترحات المذكورة أعلاه، ما زال يُشكل أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

- إن رفع حظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٢١ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ لم يؤد في حد ذاته إلى إيجاد الفعالية العسكرية الضرورية للجيش المقدوني. ومع أخذ القدرات المالية المتواضعة للدولة في الاعتبار، لم يكن من الممكن القيام في هذه الفترة القصيرة بتدبير المعدات والأسلحة الملائمة للقوات المسلحة لجمهورية مقدونيا بالمستوى الذي يسمح برد فعل أولي ملائم أو ربما بعمل عسكري عاجل.

- من دواعي أسفنا أن عملية رسم الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من خلال اللجنة المشتركة بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تسير بسرعة بطيئة. وبالرغم مما أعلن على الملأ من الاستعداد لإيجاد أنماط مقبولة لكلا البلدين، لم يحدث حتى الآن أي تقدم ملحوظ في الحل العملي لهذه المسألة.

وأنا على أمل في أنكم ستضعون في اعتباركم الحقائق سالفة الذكر المؤيدة لتمديد الولاية والتشكيل القائمين لقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي لفترة الستة أشهر الوشيكة وذلك لدى إعدادكم للتقرير الذي ستقدمونه إلى مجلس الأمن، وفي أنكم ستوصون بتمديد آخر لوجود البعثة. وعلاوة على ذلك ففيما يتعلق بإعادة تشكيل العنصر العسكري للقوة، يتمثل تقديرنا للأمور في أن الحالة الناشئة حديثا في المنطقة ما زالت تتطلب وجود ١٠٥٠ جندي، بهدف النجاح في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الولاية التي عُهد بها إلى البعثة.

أما بالنسبة إلى الآثار المالية المترتبة على تخفيض ولاية قوة الأمم المتحددة للانتشار الوقائي اعتقد أنه بتخفيض العنصر المدني للبعثة سيمكنكم تحقيق الآثار المطلوبة وهذا يمكن أن يتمشى بصفة خاصة مع الحقيقة المتمثلة في أنه يوجد حاليا في جمهورية مقدونيا عدد من الوكالات القائمة التابعة للأمم المتحدة ويجري في الوقت نفسه إنشاء مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسيكون موضع تقديرنا الشديد لو أمكن إتاحة نص هذه الرسالة لأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) ليوبومير فرتشكوسكي